حملة الانتخابات الرئاسية بفرنسا وموقف المرشحين بخصوص مشاركة الأجانب غير الأوربيين في الانتخابات المحلية

باريس - عبد الحكيم محي الدين

خلال خوضه لغمار الاستحقاقات الرئاسية الجارية حاليا والمنتظر حسم نتائج دورها الثاني والنهائي في 6 ماي المقبل، مابرح المرشح الاشتراكي "فرنسوا هولاند" يعبر عن عزمه على منح المهاجرين غير الأوربيين المقيمين في فرنسا لمدة خمس سنوات فأكثر حق المشاركة في الانتخابات المحلية عبر التصويت. ومابرحت تصريحاته بهذا الخصوص تخلف ردود فعل بينة صادرة عن أعضاء الأغلبية البرلمانية في الجمعية الوطنية ومختلف مكونات القطب اليميني التي لا تتردد في التعبير عن رفضها المطلق لهذه الفكرة جملة وتفصيلا. وهناك من المؤشرات ما يدل بشكل قاطع على أن فكرة المطالبة بإشراك الأجانب غير الأوربيين في الاستحقاقات الانتخابية المحلية بفرنسا سوف تظل مواجهة برفض مطلق من طرف مختلف أقطاب اليمين الفرنسي وأن القبول بأي مقترح قانوني متعلق بها سوف يظل مؤخرا إلى أجل غير مسمى وغير مرغوب في ضبطه وتحديده.

لقد سبق للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي خلال الحملة الانتخابية التي قادته إلى كرسي رئاسة الجمهورية الفرنسية في سنة 2007 أن أعلن بأنه سوف يعمل على منح حق التصويت في الانتخابات المحلية للأجانب غير الأوربيين الذين تتجاوز مدة إقامتهم بفرنسا عشر سنوات، لكنه سرعان ما أعلن غداة توليه منصبه الرئاسي بأن ذلك الحق لن يكون ممنوحا للأجانب بفرنسا إلا إذا كان لدولهم الأصلية تعامل بالمثل مع الفرنسيين المقيمين بها يخولهم حق التصويت في الاستحقاقات الانتخابية المحلية التي تنظمها تلك الدول.

لطالما نادت مختلف المنظمات الحقوقية وجمعيات المهاجرين المقيمين في فرنسا بمنح حق التصويت إلى الأجانب المقيمين بها غير المنتمين إلى دول الاتحاد الأوربي، وذلك على غرار ما قامت وتقوم به دول أوربية أخرى في حق مهاجريها، لكن نداءات تلك المنظمات والجمعيات تقابل مرارا بالرفض من طرف الأقطاب السياسية الفرنسية وعلى رأسها أحزاب اليمين والوسط. وغالبا ما تقدم هذه الأقطاب كمبرر لرفضها ذلك أن الدستور الفرنسي لا يمنح لغير المواطنين الأوربيين حق المشاركة في الانتخابات بفرنسا بحجة أن هذا الحق له ارتباط وثيق بالاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد الأوربي وبالقوانين المؤطرة للحقوق والواجبات المدنية بالجمهورية الفرنسية. لقد سبق لفرنسا أن قامت بالإجراءات القانونية اللازمة التي تمنح اليوم حق المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية للمهاجرين الأوروبيين المقيمين بها، لكن هناك شيئاما لايزال يحول اليوم دون اتخاذ إجراءات مماثلة في حق المهاجرين الوافدين إلى فرنسا انطلاقا من البلدان غير المنتمية إلى الاتحاد الأوربي. إنها بدون شك سياسة متبعة عن إرادة وقصد ولها مبررات أخرى غير معلنة دون المبرر القانوني المنطوق به.

تجدر الإشارة إلى أن الانتخابات التمهيدية التي نظمها الحزب الاشتراكي الفرنسي استعدادا لخوض الاستحقاقات الرئاسية قد جرت بعد مرور أسبوع فقط على الانتخابات البرلمانية الجزئية غير المباشرة التي نظمت بفرنسا في بداية الصيف الماضي من أجل تجديد 170 مقعدا في مجلس الشيوخ، حيث شهدت تلك الانتخابات فوز مرشحي اليسار بعدما ظلت أحزاب اليمين تشكل الأغلبية في المجلس المذكور منذ قيام الجمهورية الخامسة سنة 1958 في عهد رئيسها الأول الجنرال شارل ديكول. وقد تمكن الحزب الاشتراكي الفرنسي اليساري من تحقيق فوز تاريخي في انتخابات مجلس الشيوخ تلك، وهذا مكنه من تعزيز حظوظه بالفوز في الانتخابات الرئاسية المنتظر إجراؤها في دورين بتاريخ 27 ابريل و 6 ماي المقبلين. فقد شهد على إثرها حزب «اتحاد الأغلبية الشعبية» اليميني الحاكم انقلابا

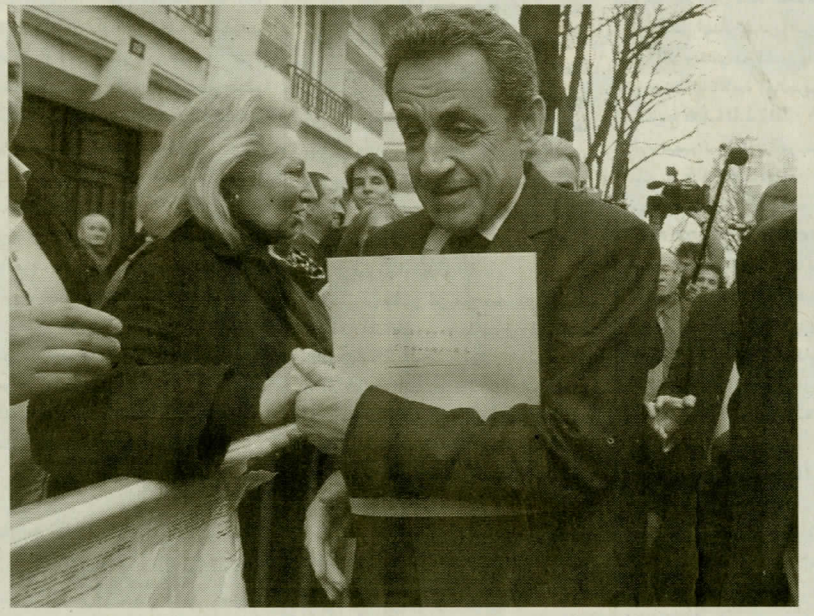

في موازين قواه بعد خسرانه للأغلبية التي كان يتمتع بها في مجلس الشيوخ الذي فازت أحزاب اليسار برئاسته إلى جانب كونها اكتسبت الأغلبية في عدد كبير من البلديات والمجالس المحلية والإقليمية وتوصلت إلى الفوز في الانتخابات الجهوية لسنة 2005 مؤكدة بذلك تراجع الحزب اليميني الحاكم وحلفائه من أحزاب الوسط، خاصة وأن التعديلات التي أدخلت على عمليات التصويت منذ سنة 2003 قد تبين أنها أضحت مناسبة أكثر لفوز أحزاب اليسار، كما أن خفض المدة النيابية لأعضاء مجلس الشيوخ من تسع سنوات إلى ستة قد شكل عاملا من ضمن العوامل التي ساعدت على فوز «الحزب الاشتراكي» بقدر ما شكلت عائقا أمام فوز الحزب اليميني الحاكم. ويتأكد اليوم بأن ظروف وشروط الإعداد للانتخابات الرئاسية المقبلة قد تغيرت مع تغير الأغلبية في مجلس الشيوخ، حيث إن فوز اليسار الفرنسي وعلى رأسه الحزب الاشتراكي بالأغلبية في هذا المجلس قد اعتبره البعض حدثا في غاية الأهمية لأنه أدخل أحزاب اليسار في مرحلة تعايش مع الجمعية الوطنية التي يسيطر عليها اليمين. فبعدما شكلت نتائج الانتخابات الجزئية غير المباشرة لاختيار أعضاء مجلس الشيوخ تأكيدا لهيمنة اليسار على هذا المجلس، أضحت الخريطة السياسية الفرنسية تشكل عائقا لايستهان به أمام اليمين الحاكم خلال خوضه للانتخابات الرئاسية الحالية. وسوف تكون لنا عودة إلى الموضوع في إبان الإعلان عن نتائج هذه الانتخابات التي ستجرى في دورين بتاريخ 27 ابريل و 6 ماي المقبلين. وبعدها سوف يكون بإمكان الجميع معرفة ما سيقرره المرشح الفائز فيها بخصوص مشاركة الأجانب غير الأوربيين في الانتخابات المحلية الفرنسية المقبلة.